المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد

المجلد: 05 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 150-169

الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث

Multinational corporations and modern economic colonialism

مفيدة لمزري*

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة – الجزائر–

moufida231977@gimal.com

تاريخ الإستلام: 03/ 09/ 2020 تاريخ القبول: 26/ 11/ 2020 تاريخ النشر: 27/ 12/ 2020

الملخص:

تعد السيطرة الإقتصادية الأسلوب الحديث للإستعمار بدل الأسلوب التقليدي المتمثل في القوةالعسكرية، وتتجسد هذه السيطرة الإقتصادية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت اليوم القوة المحركة في النظام الإقتصادي و السياسي الدولي، لما تملكه من إمكانيات مادية و بشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم بما فيها دول العالم النامية، التي هي بحاجة لتدفق إستثمارتها إليها نتيجة إفتقارها لرأس المال اللازم لتمويل برامجها التنموية ، ولكن بدل من تنمية إقتصاد دول العالم النامية عملت هذه الشركات على السيطرة على إقتصاد الدول النامية وإستنزاف ثرواتها.

ومن هنا تتجلى أهداف هده الدراسة من خلال تبين الدور الذي تلعبه هذه الشركات في توجيه سياسات الدول النامية، أما النتيجة المتوصل إليها هو أن على الدول النامية أن تعيد النظر في علاقاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات وأن تفرض عليها نظام رقابي وذلك بهدف الحفاظ على ثرواتها وسيادتها.

الكلمات المفتاحية: شركات متعددة جنسيات، دول نامية، استعمار اقتصادي، آليات السيطرة، آثار إيجابية، آثار السلبية.

Abstract:

Economic control is the modern method of colonialism instead of the traditional method Represented by military powerand this economic control is embodied by the multinational companies that have become today the driving forcein the international economic and political system,because of its huge material and human potential that extends to various countries of the world,

* **المؤلف المرسل.**

including the developing countries of the world,which needs to flow its investment to it as a result of its lack of the capital necessary to finance its development programs, but instead of developing the economies of the developing world, these companies worked to control the economies of developing countries and deplete their wealth.

Hence, the objectives of this study are illustrated by showing the role these companies play in guiding the policies of developing countries, the result is that developing countries should reconsider their relations with multinational corporations and impose a censorship system in order to preserve their wealth and sovereignty.

Key words: *Multinational corporations, developing countries, economic colonization, control mechanisms, positive effects, negative effects.*

المقدمة:

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، حيث أنها تمثل اليوم إحدى القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر.

اليوم تغير أسلوب استعمار الدول حيث أن استخدام الأسلوب التقليدي، وهو فرض السيطرة العسكرية المباشرة على الدول المرغوب في احتلالها أمر غير ضروري، حيث وجدت أليات جديدة للسيطرة على الأخر وبسط النفوذ عليه، ومن بين هذه الأساليب السيطرة الاقتصادية، وهو استخدام الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة لاستنزاف ثروات الشعوب خاصة منها دول العالم النامية.

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي: يكتسي موضوع الاستعمار وخاصة الاستعمار الجديد حيزا مهما لدى الكثير من الباحثين، باعتباره ظاهرة قديمة جديدة وباعتبار أن الاستعمار يبقى استعمار لكن الاختلاف في أسلوبه ففي القديم كانت الدول تستعمل القوة العسكرية، لكن الأسلوب الحديث يستعمل السيطرة الاقتصادية وهي أقل تكلفة وأكثر مردودية.

أما عن أهداف الدراسة فتتمثل في:

1-يتمثل الهدف من البحث هو معرفة تأثير الاستعمار الجديد بشكل عام والشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص على الدول النامية.

2-التعرف على حجم ومستوى ظاهرة الاستعمار الجديد المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها المختلفة والمخاطر الناتجة عنها، من خلال قراءة في الأليات المجسدة على أرض الواقع.

3-متابعة كيفية تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وكيف استطاعت الأليات المستخدمة لهذه الشركات أن تؤثر على مكونات ومقومات دول العالم الثالث.

أما الإشكالية التي تم طرحها من أجل معالجة هذا البحث فهي: **إلى أي مدى تعبر الشركات متعددة الجنسيات أسلوبا من أساليب السيطرة الاستعمارية الجديدة؟** وبناء على هذه الإشكالية نطرح بعض التساؤلات الفرعية أهمها:

1-ماهي الشركات المتعددة الجنسات وماهي ظروف نشأتها؟

2-ما هي خصائص الشركات المتعددة الجنسيات وعوامل انتشار؟

3-ما هي أنماط الشركات المتعددة الجنسيات وكيفية إدارتها؟

4-ماهي أليات السيطرة للشركات المتعددة الجنسيات؟

5-ما هو أثار الشركات المتعددة الجنسيات على إقتصاديات الدول النامية؟

أما المنهج المتبع فقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لأنه أنسب لهذه الدراسة.

كما اعتمدنا للدراسة على العديد من المصادر المتخصصة والمؤلفات العامة.

وعلى ذلك سنبحث في هذه الدراسة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثاني: أليات السيطرة للشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الثالث: أثار الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها.

المطلب الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.

قبل الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات كأداة للإستعمار الإقتصادي لابد من تعريف مصطلح الإستعمار الإقتصادي ، حيث عرفه الدكتور ميسون سكريه بأنه : " أن الإستعمار الجديد هو ترويج فكرة تغيير القوانين من أجل التنمية و دمقرطة العالم النامي وفتح أسواقه أمام الإستثمار الأجنبي من خلال التفاوض مع الشركات العابرة للقارات" [1]ومن خلال هذا التعريف نفهم أن الإستعمار الإقتصادي يعني السيطرة الغير مباشرة للدول الغنية على الدول النامية وفرض السيطرة على ممتلكاتها سواء عن طريق الشركات الإجنبية أو بطرق أخرى، أما عن أساليب الإستعمار الإقتصادي للسيطرة فالشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من أكثر أساليبه نجاعة في السيطرة على دول العالم النامي و هذا ما سوف نتطرق لاحقا من خلال الدراسة.

تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الاقتصادي الدولي، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إليها من خلال تعريفها وطرق نشأتها وأهم خصائصها، وعوامل انتشارها ودوافعها كما سوف نتطرق إلى أنماطها.

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وطرق نشأتها.

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها (الشركات متعددة الجنسيات –الشركات عبر الوطنية – الشركات عبر القومية – الشركات العالمية ... إلخ) كما أنه كانت هناك أسباب وظروف أدت إلى ظهور هذه الشركات وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه من خلال هذا الفرع.

[1] ميسون سكريه، من قاموس الإستعمار الجديد، مركز الشرق العلربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2009، ص3.

أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.

شهد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الاقتصاديين: فعرفها **ريمون فرنون***: «الشركات المتعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر».[1]

أما **ميلتون فريدمان*** فقد عرفها بأنها: «الشركة التي تقوم بشكل أو بأخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي».[2]

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCATAD بأنها: « كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا ».[3]

وعليه فإن الشركة المتعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وتلعب دوراً في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حاليا على حوالي ثلثي التجارة العالمية.

كما أن هذه الشركات تتمتع بميزتين هما:

1- ميزة الوحدة: التي تتمثل في وحدة اتخاذ القرار ووحدة التصرف والإستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية، فكلا من الشركة الأم وفروعها ومنشأتها التابعة لها تكون مجموعا واحدا متكاملا، ولذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها، فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية، كما أنها علاقة تبعية.

2-ميزة التعدد: فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقا لقوانين وطنية متعددة، وتتمتع بجنسيات متعددة، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية يمكن حلها من خلال:

---

* ريمون فرنون، أمريكي الأصل تخصص اقتصاد، ولد في 1913، وتوفي في 26 أوت 1999، كرس حياته لدراسة حياة المنتوج.

[1] خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء معايير الدولة، دار البادية، ط 1، 2009، ص 135.

* ميلتون فريدمان، أمريكي الأصل، متخصص في الاقتصاد، ولد في 31 جويلية 1912، وتوفى 16 نوفمبر 2006، متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1962.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 244.

[3] بول هيريت وغراهام طومسون، ما العولمة. الاقتصاد. الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فاتح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.

- تطبيق قانون الدولة الأم.
- تطبيق كل شركة فرعية قانون الدولية الموجودة على إقليمها.[1]

ثانيا: ظروف نشأت الشركات المتعددة الجنسيات.

إن الأصول التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات تمتد إلى عدة قرون إلى الوراء، فقد ظهرت شركة عملاقة في ميدان التجارة الخارجية في بعض المواد الاستهلاكية منذ القرن السابع عشر، هي الشركة البريطانية «شركة الهند الشرقية» والتي أنشأتها الدول الاستعمارية الأوروبية، لاستغلال مستعمراتها وخلق احتكار مدعم بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية والغذاء، وإرسالها إلى الدولة الأم من أجل التصنيع وإعادة التصدير مرة أخرى في شكل منتجات.[2]

بدأت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوسع تاريخيا خارج حدود دولها في الستينات من القرن التاسع عشر، وهناك من يعتبر أن شركة سنجر الأمريكية « Singer » لماكنات الخياطة هي أول هذه الشركات، فقد أقامت أول مصنع لها وراء البحار في مدينة دغلاسغو البريطانية عام 1860 لتصنيع وتسويق منتجاتها على نطاق واسع، ثم تلتها بعض الشركات الأوروبية كشركة « باير» « BAYER » ألمانية 1863 التي اجتازت المحيط الأطلسي لتنشأ فرع لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة نستله « Nestlé » السويسرية 1867 وشركة سولفاي « Solvay » البلجيكية 1881، وشركة ليفر lever الإنجليزية 1890 وكذلك شركة الفولاذ كوكريل Cockeril البلجيكية التي أقامت مصنعا في روسيا عام 1815.

لكن الانتشار الحقيقي يرجع إلى مطلع القرن العشرين ففي عام 1914 كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ب14 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار، وتأتي بعدها الشركات الأمريكية والألمانية، وعملت الشركات المتعددة الجنسيات بين الحربين العالميتين للسيطرة على المواد الأولية، الكامنة في أراضي المستعمرات ومنها المطاط الطبيعي والنفط والنحاس، وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق التصديرية الأوروبية، كما أن تطور الإلكترونيات خلال الثمانينات، جعل العالم يعيش الثورة الصناعية الثانية التي أدت لزيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى، نتيجة الاعتماد المتزايد على الألة على حساب الإنسان، ومع بداية التسعينات كثر الحديث على تعاظم دور هذه الشركات وارتباطها بما يسمى العولمة الاقتصادية، التي تقوم على إستراتيجية رأس المال المعولم، وتسعى لإخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة.[3]

أما ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بشكلها العالمي فكان على يد الشركات الأمريكية الكبرى، التي انتشرت منذ الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص منذ الخمسينات حيث عملت على زيادة استثماراتها

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2010، العدد 85.

[2] أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 36.

[3] سيف محمد المعمري، نشأة الشركات المتعددة الجنسيات، جريدة عمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، العدد 43، ص 31.

المباشرة خارج الولايات المتحدة، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة، وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذوها بعد أن استردت أوروبا عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية وأعادت بناء قوتها، وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها[1].

الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات وعوامل انتشارها.

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار، والضخامة ومركزية اتخاذ القرارات، وإدارة عملياتها بإستراتيجية عالمية منسقة، والقدرة على نقل التكنولوجية وتوجيه الاستثمار، كما أن هناك عدة عوامل ساعدت على انتشارها على نطاق عالمي وفيما يلي إيضاح ذلك.

أولا: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص التي سوف نتناولها فيما يلي:

أ-الضخامة:

إن أول خاصية تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات هي ضخامة الحجم، ولا يقاس حجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة وليس رقم العمالة أيضا، إن أهم مقياس يتبع صور رقم المبيعات (رقم الأعمال)، ويعتمد البعض على مقياس الإيرادات الإجمالي، وكذلك يستخدم مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.[2]

وعليه فإن هذه الشركات تتميز بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم، ويمكن الاستدلال على ضخامتها من خلال:

1-مؤشر حجم المبيعات: ازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من (5503) مليار دولار عام 1990 إلى (13564) مليار دولار عام 1999 وإلى (18500) مليار دولار عام 2001، كما بلغت المبيعات الأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات (2509) مليار دولار، ممثلة ما نسبته 16% من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتجة للاقتصاد العالمي عام 2000[3].

2-مؤشر حجم الإيرادات: احتلت شركة ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي بلغ (184.4) مليار دولار المرتبة الأولى بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات عام 1995، والتي تصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[4].

---

[1] أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص 40.

[2] علاء الدين ناطورية، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث، دار زهرة، عمان، الأردن، 2001، ص 53.

[3] ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 21-22.

[4] سالم أحمد الفرجاني، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس، لبنان، 2009، ص 87.

3-القيمة المضافة للشركات: حيث تكون في أغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي)، ويشير إلى أنه تبلغ نسبة ما تملكه أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية، ما نسبته 11.99% من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي، والبالغة 21102 مليار دولار في عام 2000.

إن هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وسويسرا واليابان نظرا للمناخ الجذاب للاستثمار، وارتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، علما أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 560 مليار دولار عام 2003.[1]

ب-الاتساع الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية:

1-اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، علما أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم[2].

2-الاعتماد على المدخرات العالمية: تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية، والأسواق الناهضة، والقيام باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة[3].

ج-التفوق والتطور التكنولوجي وإقامة التحالفات إستراتيجية:

1-التفوق والتطور التكنولوجي: تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية[4].

إن قوة الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في إحكام طرق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا، ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية فإن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية، تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل في الاحتكار

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 123.

[2] حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد: 401، فيفري، أبو ظبي، 2004.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 163.

[4] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص 29.

الثنائي، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فاحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من استغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم Packager منبع قوتها المالية[1].

وفي ميدان الثورة العلمية والتكنولوجية فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تهيمن فقط على أحدث المعدات التكنولوجية، بل أيضا على أحداث الميادين التي من المؤمل أن تتطور فيها التكنولوجيا عن طريق استثمارها الهائلة في مناشط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فهذه الشركات تسيطر على أحداث ميادين التقدم التكنولوجي مثل الصناعات الإلكترونية والنووية والكيميائية والعسكرية، وفي حال هيمنة هذه الشركات على هذه الميادين المتقدم والتكنولوجية القائدة، فيها أحكمت سيطرتها على أغلب التقنيات المناسبة من دول الشمال الغنية إلى دول الجنوب الفقيرة.

إن السيطرة على عمليات البحث والتطوير تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات إلى السعي للبحث عن الانجازات العلمية والتكنولوجية، ما ينجم عنها من تقليص التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية، وخلق مصادر دخل إضافية بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية.[2]

2-إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات: تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحد منها بالمزايا التي تملكها الأخرى، كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية، علما إلى أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة يتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير[3].

ثانيا: عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات.

يرجع انتشار الشركات متعددة الجنسيات بالصورة الحالية على المستوى الدولي خاصة في الدول النامية إلى عدد من الأسباب، ويمكن تقسيم أهم هذه الأسباب إلى مجموعتين تتعلق المجموعة الأولى بالشركات نفسها، والمجموعة الثانية تتعلق بظروف الدول المضيفة.

أ-أسباب تتعلق بالشركات متعددة الجنسيات:

يتضمن إقدام الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار والإنتاج في الدول الأجنبية على مجموعة من المخاطر تفوق ما تواجهها في الدولة الأم، فعبور الحدود القومية يتضمن في حد ذاته الطبيعة

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع اديتار، كالياري، إيطاليا، 2000، ص 53.

[2] أحمد السيد كردي، الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة الأزهر، مصر، 2011.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 152.

الديناميكية لهذه الشركات، والاستجابة لظروف البيئة العالمية المحيطة بها بغرض التغلب على المشكلات التي تواجهها تلك الشركات، والحصول على ما يتاح لها من فرص لتحقيق عوائد أفضل في الخارج ويمكن إرجاع الاستثمار في الخارج من قبل هذه الشركات إلى:

1-تعظيم الأرباح: يعتبر الدافع الأساسي لهذه الشركات من وراء الاستثمار في الخارج هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا هو شأن الشركات الأجنبية بصفة عامة، وبالتالي يمكن اعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها تلك الشركات أساسا دالة متزايدة في الربح ،التي تحصل عليها تلك الاستثمارات في الخارج خاصة في الدول النامية، حيث يكون معدل العائد عادة أعلى منه في الدول المتقدمة، حيث أن متوسط معدل العائد على الاستثمار الأمريكي في الدول النامية كان حوالي 30% تقريبا في بداية عقد الثمانينات، بينما كان المعدل المناظر له في الدول المتقدمة حوالي 14% في المتوسط تقريبا[1].

2-توسيع نطاق الأسواق في الخارج: إن الحفاظ على حصة متزايدة في السوق الخارجي والبحث عن أسواق جديدة يعتبر دافعا قويا لدى هذه الشركات في أحيان كثيرة، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة تكاليف النقل إلى إجمالي التكاليف ولمحاولة تلاشي القيود المفروضة على تلك الأسواق.

3-تأمين الحصول على المواد الخام: إن أحد الأسباب التي تدفع هذه الشركات إلى الاستثمار في الخارج يتمثل في محاولة تأمين الحصول على المواد الأولية من الخارج وبخاصة من الدول النامية، ومن أهم الأمثلة على ذلك حالة الاستثمارات اليابانية في الدول النامية.

4-عوامل أخرى: وتتمثل هذه العوامل في الاستفادة من المزايا الناتجة عن التفوق التكنولوجي لهذه الشركات، أو الاستفادة من مزايا الإعفاءات الضريبية وكذلك انخفاض الأجور في الدول النامية.

ب-أسباب تتعلق بالدول النامية المضيفة:

من العوامل التي أدت إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي، وبصفة خاصة في الدول النامية هو رغبة هذه الدول في تشجيع تدفق تلك الاستثمارات إليها، نتيجة لافتقارها لرأس المال اللازم لتمويل برامج التنمية، فضلا عن ذلك فإن هذه الدول تعاني من نقص كبير في الخبرات الفنية والإدارية، التي تعوق التنمية الاقتصادية بصورة أكبر مما يعوقها ندرة رأس المال، ومن ثم تعمل الدول النامية على الاستعانة بالخبرات الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تقوم به خاصة الشركات متعددة الجنسيات، لذلك نجد أن الدول النامية اتخذت العديد من السياسات التي تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال تقديمها للعديد من الضمانات والامتيازات والحوافز الضريبية والجمركية التي من شأنها تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ما ترتب على ذلك من زيادة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول، فقد أصبحت

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات . الإستراتيجية . التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 325، 326.

هذه الشركات وفروعها غاية في الأهمية بالنسبة لهذه الدول، حيث تسهم تلك الفروع بأكثر من ثلث دخل قطاع التصنيع بها[1].

الفرع الثالث: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات وكيفية إدارتها.

تصنف الشركات المتعددة الجنسيات إلى عدة تصنيفات التي سوف نتطرق إليها وكما تتميز إدارتها عن الإدارات الأخرى وهذا ما سوف نوضحه كما يلي:

أولا: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات.

سوف نتطرق إلى أنماط الشركات المتعددة الجنسيات كمايلي:

أ-أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب بيير لامتار:

1-النمط المركزي وحيد الجنسية: في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية أي وطنية أساسا، ولكنها تمتلك فروع إنتاجية في بعض الدول، أو الأسواق الأجنبية ويتم اتخاذ القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي لدولة الأم[2].

2-النمط اللامركزي: بالمقارنة بالنمط الأول نجد أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات ودرجة التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، كما أنه من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية، كما أن هذا النمط تتعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة[3].

3-النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد المالية والبشرية والتقنية[4].

ب-أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب دانينج:

يرى دانينج أن هذا النوع من الشركات يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

1-شركات الصناعية متعددة الجنسيات: وهي أكثر الأنواع أهمية حيث يحقق أو يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل الرأسي والأمامي (نحو السوق أو المستهلك أو العملاء)، والتكامل الخلفي نحو المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق، أي أن هذا النوع يعتبر موجها بكل من السوق والتكلفة في وقت واحد[5].

كما أنها تحقق التكامل الأفقي وفي هذا النوع من التكامل نجد أن الشركات تقوم بممارسة نشاط معين أو إنتاج سلعة معينة في مختلف دول العالم، مثال ذلك قيام شركة جنرال موترز بتجميع السيارات في

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص 326-327.

[2] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 270.

[3] خالد راغب الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص 136.

[4] عبد السلام أبو قحف، سياسات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي، ط 2، بيروت، لبنان، 2003، ص 144.

[5] طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 25.

أكثر من دولة أجنبية، وشركة كريزل وشركة أي بي أم (IBM) فكل هذه الشركات تقوم بأداء نفس العملية الإنتاجية في أكثر من دولة أجنبية.

2-الشركات التجارية متعددة الجنسيات: هذا النوع من الشركات فيه أن الشركة المعينة لها مركز إنتاجي واحد، حيث تعتمد عليه اعتمادا كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية، وهذا النوع لا يعتبر شركات متعددة الجنسيات في حال عدم امتلاك شركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق الأجنبية.

3-الشركات متعددة المالكية: ويظهر هذا النوع من شركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة[1].

ثانيا: إدارة الشركات المتعددة الجنسيات.

إن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات تنقسم إلى ثلاث إدارات والتي سوف نذكرها كما يلي:

أ-الإدارة الوطنية:

إن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات من قبل الدولة المضيفة وذلك من أجل تعظيم منافع الاقتصادية والتقليل من فقدان السيطرة عليها، وأهم أشكال التنظيم والرقابة الوطنية، حيث قامت الدول المضيفة بتنفيذ الاستثمار في القطاعات الأساسية وتم تحديد الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات.

ب-الإدارة الإقليمية:

إن المنتدى الملهم للإدارة الجامعية للشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصادية الأوروبية وتم اقتراح فريقين للسياسة الإقليمية:

الفريق الأول: تطوير القوانين المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات.

الفريق الثاني: التشجيع الوطني للشركات الأوروبية التي توازي مستوى الشركات الأمريكية الجنسيات.

إلا أن الإدارة الإقليمية تعرضت لعقبات كثيرة بسبب عدم إعطاءها الصلاحيات لتنظيم عملية التصنيع، كما رفض أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية الاقتراح الفرنسي الخاصة بالسيطرة على الاستثمارات الأجنبية[2].

ج-الإدارة الدولية:

هدفت القوانين الدولية والاتفاقيات إلى تشجيع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وليس إلى مراقبة عمل هذه الشركات، وقد زود القانون الدولي الفرنسي الحماية للاستثمارات الأجنبية والتعويضات الفعالة للتأمينات ومعاهدات، وحقوق الاختراع وحقوق الطبع، وسمحت قوانين صندوق النقد الدولي بإعادة رأس المال المستثمر مع الأرباح، مما سهل عمليات تدفق رأس المال الدولية كما أن تخفيض التعريفة الجمركية،

[1] عبد السلام أبو قحف، سياسات إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق ذكره، ص 134.

[2] موسى سعيد مطريو آخرون، التمويل الدولي، دار الصفا، ط 1، عمان، الأردن، 2008، ص 179.

بالإضافة إلى سياسات عدم التميز المستثمرين المحليين والأجانب داخل الدولة الواحدة، وحرية تأسيس الشركات وتحويل الأموال لشركة الأم[1].

المطلب الثاني: آليات السيطرة للشركات المتعددة الجنسيات.

ازداد دور الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها بالنسبة للدول النامية ويعزى ذلك إلى وضع هذه الشركات، وما يترتب عليها من تدفقات استثمارية مقارنة بالحصول على الموارد المالية الأخرى، وخاصة القروض التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية بالدول النامية، وما يترتب عليها من مشاكل المديونية والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا الدول الدائنة، لذا فقد أصبح الاستثمار المباشر الذي يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات أكثر أمانا وفائدة لهذه الدول، لكن يرى بعض الاقتصاديين أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل امتداد للاستعمار القديم في ثوب جديد، مما يترتب عليها من إستمرارية تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وذلك من خلال استخدامها عدة أساليب لتحقيق مصالحها والذي تجسد في عدة ميادين منها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

الفرع الأول: الآليات الاقتصادية.

تشير الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم عدة أليات للتحكم في الاقتصاد العالمي من جهة واقتصاد الدول النامية بالخصوص من جهة أخرى ومن أهمها:

أولا: إستراتيجية التحكم في التجارة العالمية.

حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على إستراتيجية لدراسة المناخ الاستثماري في الدول التي ترغب الاستثمار فيها، وكما جاء في الدراسات الاقتصادية ما يسمى «بإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات بين التدويل والهيمنة»، من خلال إستراتيجية التوسع الخارجي وهي تقضي التخطيط طويل المدى الذي تعده الشركة بغية الحصول على أحسن المدخلات، وأفضل المخرجات مما يساعدها على التوسع الخارجي ودخول الأسواق الدولية والشكل التالي يوضح ذلك من خلال عملية التصنيع[2].

[1] عبد السلام أبو قحف، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 182.

[2] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 104.

الشكل رقم (01): يوضح عملية التصنيع التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في البلد المضيفة.

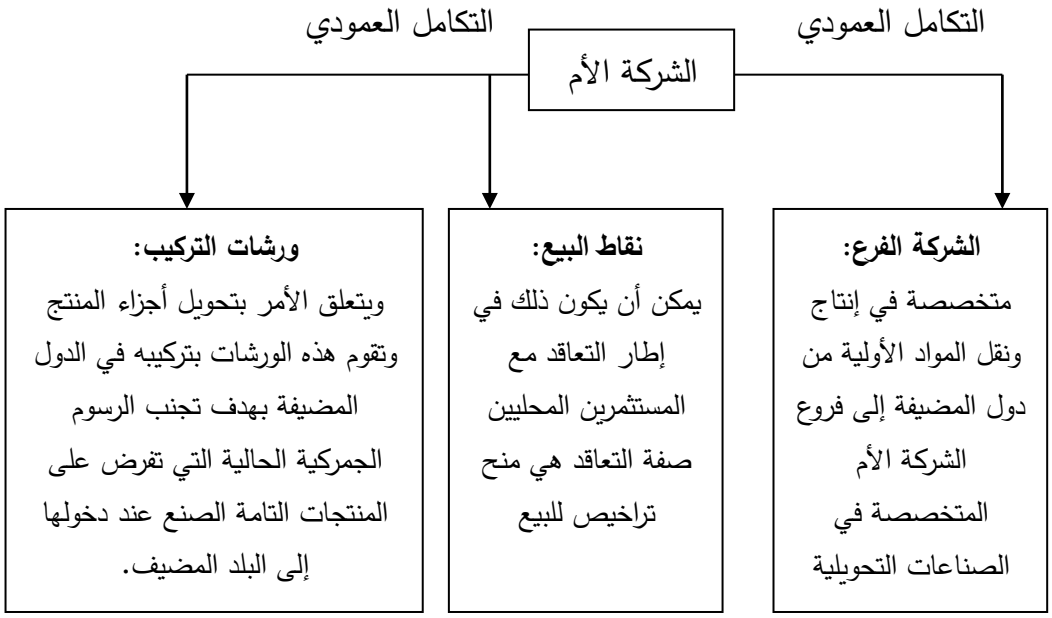

المصدر: بوبكر بعداش، نفس المرجع، ص 105.

ومن الوسائل الشائعة للممارسات التي تقوم بها الشركات عابرة القومية للدول النامية من أجل تحقيق إستراتيجيتها في التجارة ما يلي:

1-فرض القيود على الواردات نتيجة لاتفاقيات توزيع الأسواق والمنتجات التي تعقدها الشركات عبر الوطنية.

2-تحديد أسعار المنتجات من خلال قوانين السوق (العرض والطلب).

3-شرط معاملة الشركات الوطنية وتمثل المطالبة بحقوق المواطنة، والحصول على معاملة مماثلة للشركات الوطنية وسيلة من وسائل المزايا التجارية كجزء من إستراتيجية الدول إلى الأسواق المضيفة، وتطلب الشركات عابرة القومية المزايا المرتبطة بالمواطنة في مجال التجارة الخارجية للبلد المضيف، مثل حقوق الدولة بالرعاية وتفضيلات الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة، وأيضا المزايا المتعلقة بالتسويق الداخلي في البلد المضيف[1].

ثانيا: السيطرة على عملية التصنيع والتكنولوجيا.

تؤكد الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات مصلحة مؤكدة في تعطيل عملية التصنيع في الدول النامية، لأن نمو الصناعات في تلك الدول يحد من مبيعات الشركات في أسواقها، ولذلك فإن الشركات تتردد في مد الدول النامية بالتقنية ورأس المال اللذين قد يستطيع أن يمكنها من استغلال مواردها بنفسها، ويؤدي تركيز الدول النامية على الصناعات الاستخراجية التي تخدم أغراض التصدير إلى حرمان نفسها من

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الراية للنشر، عمان الأردن، 2001، ص20.

القيمة المضافة الناتجة من تصنيع المواد الخام، وفي الوقت نفسه فإنها تضطر إلى استيراد السلع المصنعة بما يتضمنه ذلك من تحملها لتكاليف التصنيع والنقل والأرباح المستقطعة في كل مراحل الإنتاج[1].

كما أن الشركات متعددة الجنسيات تتواجد في الدول النامية تحت أنواع منها:

نوع الشركة	نوع النشاط
شركة أفقية التواجد	بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل متكامل
شركة رأسمالية التواجد	بمعنى أن الشركة تقوم بإنتاج عنصرا ومدخل إنتاجي وحيد لاستخدامه فرع أخر للشركة في مكان أخر من العالم
شركات تجمع مابين الاثنين	بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل كامل أو بشكل جزءا أي أنها تجمع بين النوعين

ويتفق الاقتصاديون على التأثير الهائل لدور هذه الشركات على النظام الاقتصادي العالمي من خلال وسائل مختلفة منها:

1-المشروعات المشتركة وطرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية.

2-تقوم بزيادة معدلات التصدير مع انخفاض حجم الواردات نتيجة دخول منتجات جديدة كان يتم استيرادها.

3-تستخدم هذه الشركات ألية إستراتيجية وهي عدم ارتباط أنشطتها بالصناعات الوطنية في البلدان المضيفة، وخاصة دول العالم النامي بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات[2].

الفرع الثاني: الآليات السياسية.

تضع الشركات المتعددة الجنسيات عدة أدوات للعمل داخل فروعها في الدول النامية، والآليات التي تتبعها في محيطها المجتمعي والسياسي الذي تتواجد فيه بالدول النامية وذلك من خلال:

أولا: علاقتها مع المجتمع المدني: وذلك من خلال:

1-إنشاء علاقات وثيقة مع العديد من الفئات المحلية التي يمكن تثقيفها سياسيا واقتصاديا بنقل الديمقراطية والقيم الاقتصادية، التي تحكم عمل هذه الشركات في دول العالم الثالث وتستخدم هذه الشركات عدة أساليب لتحقيق ذلك.

[1] عبد السلام قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 15.

[2] عمار حسينة، الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تخصص تاريخ 2014-2015، ص67.

2-تقديم المساعدات المالية للأحزاب والمؤسسات السياسية في هذه الدول.

3-استخدام هذه الشركات أداة تقديم المنح والهبات والتبرعات للأحزاب والمؤسسات السياسية انطلاقا من تجربة هذه الشركات.

ثانيا: استخدام أساليب لفرض سياساتها.

تعمل هذه الشركات بالتواطؤ مع حكوماتها على استخدام عدة أساليب رافضة لسياسة الدولة المضيفة أهمها:

1-مطالبة هذه الشركات لحكومتها اتخاذ إجراءات ذات صيغة سياسية، واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.

2-رفضها تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

3-عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة على مواردها.

4-رفضها اللجوء لمحاكم البلد المضيف في حالة نشوب نزاعات نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات، وتفوقها على تلك الدول من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة.[1]

الفرع الثالث: آليات ثقافية.

لتطوير صناعتها والعمل على التكامل والتنسيق في هذا المجال، عمدت هذه الشركات على عدة أساليب لتحقيق استقرارها داخل الدولة المضيفة عامة ودول العالم الثالث خاصة، من بين هذه الأساليب نذكر:

1-الاعتناء بمرتكزات التنمية البشرية من تدريب وتعليم وتأهيل، لمواكبة التكنولوجية الحديثة والاهتمام بمراكز البحوث والتطوير وهذا ما يجعلها تتحكم في اقتصاد العالم.

2-تحفيز الكوادر من خلال توظيفهم في الشركة الأم، أو شركات في الدول المتقدمة وهو ما يسمى بهجرة الأدمغة.

3-تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.

4-زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي[2].

المطلب الثالث: آثار الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها.

يترتب على الشركات متعددة الجنسيات العديد من الأثار على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها، وقد تكون هذه الأثار ايجابية كما قد تكون سلبية وفيما يلي سوف نتعرض لكلا النوعين من الآثار.

[1] غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة عمان، الأردن، 2009، ص 13.

[2] أحمد السيد الكردي، الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة الأزهر، 2011، ص 20.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية.

يترتب على الشركات متعددة الجنسيات عديد من الأثار الايجابية على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها وتتمثل أهم هذه الأثار فيما يلي:

أولا: تسهم في أربع فجوات رئيسة في الدول النامية.

1-الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة: من خلال زيارة حصيلة الإيرادات نتيجة الضرائب على نشاط هذه الشركات، كما تقلل من العبء على الإنفاق الاستثماري الحكومي.

2-الفجوة الادخارية: وذلك من خلال توفير الموارد الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية، وتغطية القصور في المدخرات المحلية لمقابلة الاستثمارات المطلوبة.

3-فجوة النقد الأجنبي: الناتجة عن قصور موارد النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن السلع الضرورية.

4-الفجوة التكنولوجية: وذلك من خلال توفير احتياجات الدول النامية من المعارف الفنية والإدارية والتكنولوجية الحديثة التي تحتاجها هذه الدول، وذلك لأن الشركات متعددة الجنسيات تعد المصدر الرئيسي للتكنولوجيا الحديثة في العالم حليا.

ثانيا: خلق مجموعة من الوفورات الخارجية: لعل أهمها:

1-خلق فرص جديدة للعمالة المحلية: ومن ثم الارتفاع بمستوى التوظيف، وبالتالي تسهم في الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية.

2-تؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي: نتيجة لما تقوم به هذه الشركات من رصف بعض الطرق الخاصة بها، ومد شبكات الكهرباء والمياه والمواصلات ... إلخ.

3-تحد من استنزاف العقول البشرية عن الدول النامية: حيث تجد العمالة الماهرة والخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلا من الهجرة إليها في خارج البلاد.[1]

4-تخفض من تكلفة الإنتاج بالمشروعات المحلية: نظرا لما توفره من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات لمثل هذه الصناعات المحلية بدلا من استيرادها.

الفرع الثاني: الآثار السلبية.

يرى بعض الاقتصاديين أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل امتدد للاستعمار القديم في ثوب جديد، مما يترتب عليها عن استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وبالتالي يترتب على هذه الشركات العديد من الأثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية، لعل أهمها:

[1] رجب إبراهيم إسماعيل، إطار مفتوح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، رسالة دكتوراه كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003، ص ص 39-47، بتصرف.

أولا: زيادة عجز ميزان المدفوعات.

وذلك نتيجة لتحويل الأرباح للخارج بدلا من إعادة استثمارها في الداخل، فضلا عن زيادة واردتها من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج، ويظهر هذا الأمر بصورة أكثر وضوحا في مجال الخدمات مثل السياحة والفنادق، ويترتب على ذلك في النهاية زيادة عجز ميزان المدفوعات ومن تم انخفاض قيمة العملة الوطنية.

ثانيا: الأعباء والتكلفة التي تتحملها الدول النامية لجذب الشركات متعددة الجنسيات.

تتمثل تلك الأعباء في تخفيض الضرائب، منح امتيازات، معدلات الفائدة المدعمة، أثمان الأراضي المنخفضة لإقامة المصانع، الحماية الجمركية إلا أن هذه الأمور كثيرا لا تنجح في جذب تلك الشركات.

ثالثا: تشويه أنماط الإنتاج الاستهلاك.

حيث توجه الشركات متعددة الجنسيات استثماراتها إلى إتباع السلع والخدمات التي تحقق الربح السريع، الذي يلبي طلبات الأفراد ذات القوة الشرائية المرتفعة، مما يترتب عليه عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي على العديد من السلع التي لا تلاءم أنماط الاستهلاك بهذه الدول، ولا تناسب مع مستويات الدخول بها مثل: المشروبات الغازية مستغلين في ذلك وسائل الدعاية والإعلان والتسويق القوية لدى هذه الشركات.

رابعا: عدم ملاءمة التكنولوجية المستخدمة على درجة عالية من التقدم والتكثيف الرأسمالي.

في حين أن التكنولوجيا الأكثر ملاءمة لظروف الدول النامية هي التي تكون مكيفة لعنصر العمل، نظرا لوفرة عنصر العمل الرخيص بها كما أنها تعاني من انتشار البطالة بكافة أشكالها وخاصة المقنعة، كما أن هذه الشركات تقدم التكنولوجيا إلى هذه الدول، ولكنها لا تعطي سر هذه التكنولوجيا إلى هذه الدول، فضلا عن أنها لا تشجع على البحث والتطوير كي لا يتم اختراع هذه الاختراعات بهذه الدول.

خامسا: إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية.

حيث يترتب على الشركات متعددة الجنسيات إحياء أو استمرار ظاهرة الثنائية الاقتصادية ،التي عانت منها الدول النامية إبان فترة الاستعمار الأجنبي لهذه الدول، التي كانت تمثل أحد الأسباب الأساسية للتخلف الاقتصادي في مثل هذه الدول، وبالتالي ينقسم الاقتصاد القومي في هذه الدول إلى قطاعين إحداهما قطاع حديث ومتطور يستخدم أحدث الأساليب الفنية، ويتميز بارتفاع مستوى الإنتاج والإنتاجية والأجور به، والأخر قطاع بدائي متخلف يستخدم وسائل إنتاج بدائية ويتميز بانخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والأجور به، ويترتب عن ذلك اختلال في توزيع الدخل ووجود فجوة فيما بين طبقات المجتمع، ومثل هذه الأمور تعوق عمليات التنمية بالدول النامية.

سادسا: التأثير سلبا على البيئة.

تؤثر هذه الشركات على البيئة في الدول النامية سلبا، حيث أنه عادة ما تتركز أنشطتها في مجالات تزيد من تلوث البيئة مثل: الصناعات الاستخراجية، التعدينية، صناعات البتروكيميائية، الأسمدة

والاسمنت بدلا من توطين هذه الصناعات في دولها، نظرا لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي والرسمي بذلك، بينما لا توجد مثل هذه المعايير والقيود في الدول النامية[1].

الخاتمة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات اليوم قوة أساسية في الاقتصاد العالمي في عالمنا المعاصر،باعتبارها أنها كيانات اقتصادية عملاقة ذات الأنشطة الاستثمارية الواسعة التي تحققها عبر مختلف القارات، مخترقة بذلك الحدود القومية للبلدان سواء المتقدمة منها والنامية، إذ تحاول هذه الشركات تعزيز قدراتها التنافسية من خلال الهيمنة في السوق عالميا، فأصبحت تتحكم بالاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحكمها بعصب السياسة والاقتصاد معا، انطلاقا من الإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه، أو منع وصوله من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تتحكم باستقرار مراكز الصناعة في عدة مناطق جغرافية من العالم، كما تتحكم بانتقال رؤوس الأموال من وإلي كل هذا، بفضل مختلف الإستراتيجيات التي تتبناها والتي تتخذ على أساسها قراراتها الإستراتيجية.

ومن خلال ما سبق ذكره في البحث عن الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها النوع الحديث من الاستعمار نستنتج ما يلي:

1-إن الاستعمار الجديد نجح من خلال وسائله المختلفة منها الأسلوب الاقتصادي المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات وهي ظاهرة أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على الدول النامية في مجال التنمية خاصة الدول النامية التي يتم استغلال ثرواتها الطبيعية.

2-إن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثيرات إيجابية على نقل عوامل الإنتاج إلى الدول النامية المضيفة، فهو حسب الدراسات غير صحيح فقد أثبت الواقع النقل العكسي لعوامل الإنتاج، فعندما تنقل هذه الشركات مبالغ مالية إلى هذه الدول في صورة استثمارات مباشرة، وتقول حينئذ أنها ساهمت في نقل رؤوس الأموال فإن النتيجة المتوقعة أنها ستقوم بتحويل أضعاف هذه المبالغ في صورة أرباح إلى الدول الأم،وعلى الرغم من مساهمتها في تطوير بعض القطاعات فإن القول بأن هذه الشركات تساهم في التقليل في نسب البطالة وهو أمر صحيح، إلا أنها تستثني أفضل القدرات والمهارات وتحفزها على الهجرة إلى دولها الأم.

3-إن المتأمل في السياسة التي تضعها الشركات المتعددة الجنسيات في ظل التوجهات الحديثة للاستثمار، يظهر مدى تركيزها على الاستثمار في الدول النامية في القطاعات ذات الصلة باستغلال الموارد الطبيعية، وباطن الأرض بشكل يهدد اقتصادها، بينما ترتكز استثمارها في الدول المتقدمة على المشاريع ذات الصلة بالضخامة التحويلية وتسويق الخدمات.

4-تغير معطيات الاستعمار وأساليبه ليصبح ذات بعد اقتصادي، وتجلى ذلك في الشركات المتعددة الجنسيات.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع سابق، ص ص 351-375، بتصرف.

5-أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات القوة المحركة للنظام الاقتصادي من خلال سيطرتها على أهم النشاطات الاقتصادية في العالم.

6-تدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤون دول العالم الثالث من خلال توجيه سياستها، مما أدى إلى إضعاف القرار السياسي وما نتج عنه نقل السلطة في كثيرا من الأحيان، وخير دليل على ذلك ما حدث في العراق وليبيا وغيرها من الدول.

وفي الأخير يمكن أن نقدم بعض التوصيات من خلال النقاط التالية:

1-على الدول النامية إعادة النظر في العلاقات مع الشركات المتعددة الجنسيات بحيث تصبح محصورة في مجال شراء ما لا يمكن إنتاجه في تلك الدول من سلع.

2-تبنى الدول النظام رقابي على غرار ما يقوم به هيئة الأمم على عمل تلك الشركات، وذلك بهدف الحفاظ على ثرواتها وعلى سيادتها وذلك بإنشاء مراكز متخصصة، لإصدار البيانات والمعلومات عن نشاط هذه الشركات في الدول النامية.

3-توعية دول العالم الثالث بخطورة نشاط الشركات متعددة الجنسيات في كل أوجه الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على الأهداف التنموية والسيادة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع:

1-أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

2-خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء معايير الدولة، دار البادية، ط 1، 2009.

3-سالم أحمد الفرجاني، العولمة والدول النامية من منظور استثماري، دار الكتب الوطنية، طرابلس، لبنان، 2009.

4-ضياء مجيد الدوسري، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003.

5-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.

7-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

8-عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

6-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها شركاتها تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

09-عبد السلام أبو قحف، سياسات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي، ط 2، بيروت، لبنان، 2003.

10-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.

11-عبد السلام قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

12-محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والنظريات الإستراتيجية التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

13-علاء الدين ناطورية، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث، دار زهرة، عمان، الأردن، 2001.

14-موسى سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفا، ط 1، عمان، الأردن، 2008.

15-نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع اديتار، كالياري، إيطاليا، 2000.

16-بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2010.

17-رجب إبراهيم إسماعيل، إطار مفتوح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، رسالة دكتوراه كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.

18-طابوش مولود. أثر الشركات المتحدة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

19-عمار حسينة، الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تخصص تاريخ 2014-2015.

20-أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

21-أحمد السيد الكردي، الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة الأزهر، 2011.

22-بول هيريت وغراهام طومسون، ما العولمة الاقتصادية، الاقتصاد العالمي، وإمكانيات التحكم، ترجمة فاتح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.

23-حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، فيفري، أبو ظبي، 2004.

24-سيف محمد المعمري، نشأة الشركات المتعددة الجنسيات، جريدة عمان للنشر والتوزيع، الأردن، العدد 43، 2003.

25-غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، جامعة عمان، الأردن، 2009.

26-ميسون سكريه، من قاموس الإستعمار الجديد، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2009، ص03.